القدرة الشاملة واثرها في السياسة الخارجية الاسترالية

Comprehensive capability and its impact on Australian foreign policy

د. مروان جاسب بلداوي

Dr. Marwan Jasib Baldawi

m44615979@gmail.com

جامعة بغداد كلية العلوم السياسية

ملخص البحث

تبحث الدراسة تأثير متغيرات القدرة الشاملة في السياسة الخارجية الاسترالية, اذ اعتمدت السّياسة الخارجيّة الأستراليّة على ما تمتلك من قدرة شاملة وتوظيفها في القضايا الدولية لتحقيق مكانة ونفوذ اقليمي ودولي ,والالتزام بتعدّديّة الأطراف الإقليميّة والدّوليّة، وكذلك بالعلاقات الثنائيّة القويّة مع حلفائها. وتركّز سياسة أستراليا الخارجيّة على كلٍّ من التجارة الحرّة، ومواجهة الإرهاب، وتحدّي اللّاجئين، والتّعاون الاقتصاديّ مع دول آسيا، والاستقرار في منطقة آسيا، والمحيط الهادئ، عادةً هذه القضايا مركزيّة في سياسة أستراليا الخارجيّة. تنشط أستراليا في الأمم المتّحدة وفي دول الكومنولث. وُصفت أستراليا بأنّها قوّة إقليميّة متوسّطة بامتياز، نظرًا إلى تأريخها في بدء المبادرات الإقليميّة والعالميّة المهمّة ودعمها.

Abstract

dirasat tathiriha mutanawieat dhat qudrat shamilat fi alsiyasat alkharijiat alaistiraliati, adh shahirat alsaasiat alkharijiat lakhrrt ealaa ma tamtalik min qudrat shamilat watawzifuha fi almasayil alduwaliat limakanat wanufudh 'aqlimi liltaebiri, walailtizam btedddyt waikhtiraniat walddwlyt, wakadhalik bialealaqat althunayiyat alqawiat mae hulafayiha. wtrkkz alluju' 'iilaa alkharijat ealaa klin min altijarat alharati, wamuajahat al'iirhab, wthddy alllajyyn waltteawn alaqtsady mae dul asia, walaistiqrar fi mintaqat asia, walmuhit alhadi, eadtan hadhih alqadaya mrkzyt fi siasat 'usturalia alkharjy. tanshit 'usturalia fi al'umam almtthdt wafi dual alkumunwilth. wusft 'usturalia bannha qwwt 'iqlymyt mtwsstt biaimtiazi, nzran 'iilaa tarikhiha fi bad' almubadarat al'iqlymyt walealmyt almhmmt wadaemiha.

Keywords:Comprehensive capability and its impact on Australian foreign policy

المقدمة

تمثل السياسة الخارجية عملية ذات طابع يرتكز على شمول القدرة بجوانبها المتعددة, جغرافية, اقتصادية, عسكرية, معنوية, وهذا يبين لنا ان السياسة الخارجية ترتكز على القدرة الشاملة بمعناها العام في الفاع على مصالح الدولة وتحقيق اهدافها على المستوى الاقليمي والدولي.

لذلك فأن القدرة الشاملة هي التي ترسم ابعاد الدور الذي تؤديه الدولة في النظام الدولي , وتحدد اطار تأثيرها في علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية,

وتعد استراليا احد اهم النماذج لمفهوم الدول التي تمتلك مقومات القدرة الشاملة التي تمكنها من تحقيق مكانة ونفوذ اقليميا ودوليا, اذ تعتبر استراليا دولة ذات خصوصية تميزها عن باقي الدول في النظام الدولي لكونها تمثل قارة لوحدها , تتمتع بقدرات شاملة ما يجعلها دولة تمتلك سياسة خارجية فاعلة على المستوى الاقليمي والدولي.

فقد برزت استراليا كدولة ذات قدرة لها وزن وتأثير في القضايا الدولية واهمها (الارهاب, والهجرة), مستفيدة من مقدراتها الوطنية ومبلورة مقوماتها الشاملة بالوجه الذي يخدم مصالحها موازاة مع التركيز على عناصر القدرة المعنوية من مرتبة القوة الدولية.

وهو ما نلمسه من خلال ادائها على السياقين الاقليمي والدولي بلعب ادوار سواء في اطار ثنائي او جماعي , تفاعل دولاتي او من خلال المنظمات الدولية, او حتى من دوائر اوسع من خلال التفاعلات على الساحة الدولية ككل.

اهمية الدراسة: تنبع اهمية الدراسة من انها تتطرق لموضوع على جانب كبير من الاهمية بتحديد العلاقة بين القدرة الشاملة والسياسة الخارجية الاسترالية , ونطاق تأثيرها , ولما لهذه العلاقة من تأثير سلبي او ايجابي في السياسة الخارجية الاسترالية .

اشكالية الدراسة:تنطلق الدراسة من اشكالية مركزية تحاول البحث, ووضع الحلول لها , من خلال مجموعة من التساؤلات :

1- هل يوجد تأثير للقدرة الشاملة في السياسة الخارجية الاسترالية, وما هو هذا التأثير؟

2- هل ارتبطت فاعلية السياسة الخارجية لأستراليا بتنامي دور القدرة الشاملة , وهذا التنامي اين يضع استراليا على المستوى الاقليمي والدولي ؟

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة في اطار سعيها الى حل الاشكالية من فرضية طردية: مفادها: يوجد تأثير ايجابي للقدرة الشاملة في السياسة الخارجية , اذ انه كلما تنامت القدرة الشاملة , زادت فاعلية السياسة الخارجية الاسترالية على المستوى الاقليمي والدولي, باستخدام وضائف القدرة الشاملة وتوظيفها في السياسة الخارجية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة التعدد في استخدام المناهج العلمية لدراسة متغيرات القدرة الشاملة التي اثرت في السياسة الخارجية الاسترالية , فقد اعتمدت على المنهج الوصفي في وصف متغيرات القدرة الشاملة وبيان اهميتها, وفي بعض الاماكن من الدراسة اعتمدت على المنهج النظمي الذي درس دور المتغيرات المؤثرة في الظواهر الدولية, ثم تحليل اثرها , مبينا الدرجة التي اسهمت بها استراليا في هذه الظواهر.

هيكلية الدراسة:لاستكمال البحث في موضوع القدرة الشاملة واثرها في السياسة الخارجية الاسترالية, قسمت الدراسة الى مبحث ومطلبين, فضلا عن المقدمة, وقسمت الدراسة على ما يأتي بيانه:

المبحث الاول:استراليا تحليل القدرة الشاملة والسياسة الخارجية, وقسم على مطلبين الاول القدرات الشاملة الاسترالية, والثاني : السياسة الخارجية تجاه القضايا الدولية (الارهاب, اللاجئين)

المبحث الاول: استراليا تحليل القدرة الشاملة والسياسة الخارجية

تعتمد السياسة الخارجية الاسترالية على توظيف ما تمتلك من قدرة شاملة لتحقيق مكانة ونفوذ على المستوى الاقليمي والدولي من خلال مواجهة بعض القضايا الدولية والاقليمية وفي مقدمتها قضايا الارهاب واللاجئين, لذلك قسم المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: القدرات الشاملة الاسترالية

المطلب الثاني: السياسة الخراجية تجاه القضايا الدولية (الارهاب, اللاجئين)

المطلب الاول: القدرات الشّاملة الأستراليّة

هناك ترابط بين مؤشّرات القدرة الشّاملة، وفاعليّة السّياسة الخارجيّة؛ لذا فإنّ الدّراسة ستبحث مؤشّرات القدرة لبيان تأثيرها في السّياسة الخارجيّة.

اولا: القدرة الجغرافية:

استراليا هي الدولة الوحيدة التي تشغل قارة بأكملها, وتعد اصغر قارات العالم, ولكنها سادس اكبر دولة , وهي تقع بين المحيط الهندي والمحيط الهادي والجنوبي, على مسافة 3000 كم من جنوب شرقي اسيا, حيث للموقع الجغرافي الاسترالي دورا هاما في وحدة

الدولة وقوتها , اذ تنعكس اثاره على الدولة والمواطنين والنظام السياسي, لذلك فأن الموقع الجغرافي الاسترالي هو احد العناصر الرئيسية التي تكون شخصيتها ويعطيها وجودها هو الاطار الجغرافي الذي تمارس الدولة في داخله كامل سيادتها واختصاصاتها وهو ايضا يمثل الامتداد الجغرافي لأستراليا , في لعب دور اقليمي ودولي , ويتضح ذلك من خلال اسهامها اسهاما كبيرا بسياسة خارجية فعالة واصبح لها دور كبير في قضايا دولية واهمها قضايا الارهاب والهجرة[1]

أوّلًا: القدرة الاقتصاديّة:

تعكس القدرة الاقتصاديّة الأستراليّة معنًى ذا إطار شموليّ ينطوي على الأداء الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ أيْ: قدرة تنطوي على جانب معنويّ وآخر مادّيّ[2], فهناك تنافس بين الولايات الأستراليّة الّذي هي كيانات تمتلك استقلاليّة في الحكم الذّاتيّ ذات صلاحيّات واسعة؛ إذ إنّ لكلّ ولاية حاكمًا ورئيس برلمان مستقلّ, إلّا أنّ آليّة العمل في المحصّلة النّهائيّة في ضوء التّنافس الواقع بين الولايات في مجرى الدّولة الواحدة الأستراليّة؛ الّتي تميّزت بامتلاكها قدرة اقتصاديّة ونظام سوق جيّدين مع انخفاض معدّل الفقر[3].

إذ يُعَدّ اقتصاد أستراليا اقتصادًا سوقيًّا متطوّرًا للغاية؛ إذ قُدِّر النّاتج المحلّيّ الإجماليّ في عام 2021 (10 ترليون دولار استرليني)؛ فقد كانت أستراليا بالنسبة للاقتصاد العالمي في المرتبة الثانية عشرة من حيث الاقتصاد الوطنيّ؛ من حيث النّاتج المحلّيّ الإجماليّ الاسميّ؛ وفي المرتبة الثامنة عشرة وفقًا لإجماليّ النّاتج المحلّيّ المعدّل بحسب تعادل القوّة الشّرائيّة , وكانت تحتلّ المرتبة الخامسة والعشرين من بين أكبر مُصدِّري السّلع, سجّلت أستراليا الرّقم القياسيّ لأطول مدّة نموّ غير منقطع للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في العالم المتقدّم في عام 2017[4].

ويتكوّن الاقتصاد الأستراليّ بكونه اقتصادًا مختلطًا من مجموعة قطّاعات؛ هما[5]:

1- احتياطيّات موارد الطّاقة في البلاد: الّتي هي مورد طبيعيّ مهمّ؛ إذ توجد معظم الاحتياطيّات في غرب أستراليا. تمتلك البلاد موارد بتروليّة هائلة بما في ذلك النّفط الخام والغاز الطبيعيّ، والمكثّفات. يتمّ تصدير معظم المنتجات البتروليّة إلى الأسواق الخارجيّة على الرّغم من أنّ البلاد لديها كثيرٌ من المصافي لإنتاج المنتجات للاستخدام المحلّيّ.

2- الزّراعة : فقد تكلّلت القيمة المضافة من الزّراعة، وصيد الأسماك، والغابات مجتمعة ما يقارب 3,6 % من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ؛ فقد يتمّ تصدير 60 % من المنتجات الزّراعيّة.

3- التّعدين : يُعَدّ قطّاع التّعدين أحد المساهمين الرّئيسين في اقتصاد أستراليا. تمتلك البلاد احتياطيّات كبيرة من المعادن؛ مثل: خام الحديد، والنّيكل، والألومنيوم، والنّحاس، والفضّة، والذّهب، واليورانيوم، والماس، والأوبال، والسّيليكا وغيرها. هذه الاحتياطيّات هي بعض من أكبر الاحتياطيّات في العالم. على سبيل المثال، تأتي أستراليا في المرتبة الثّانية بعد الصّين من حيث إنتاج الذّهب والتّعدين. في عام 2016، استحوذت البلاد على ما يقارب 9.2% من إجماليّ إنتاج الذّهب في العالم بعد استخراج ما يقارب 287.3 طنّ متريّ من الذّهب. بالنّظر إلى البيانات، تأتي أستراليا في المرتبة الثّانية في الإنتاج العالميّ لكثير من المعادن؛ إذ تأتي الصّين في المرتبة الأولى. ومن الأمثلة على هذه المعادن الزّنك، والعناصر الأرضيّة النّادرة وغيرها؛ ومع ذلك؛ في بعض المعادن؛ مثل: الغاز الطّبيعيّ، والفحم؛ ولا شكّ أنّ أستراليا هي المنتج الرّئيس في العالم, وفي عام 2019 كانت أستراليا ثاني أكبر منتج عالميّ للذّهب، وثامن أكبر منتج للفضّة، وسادس أكبر منتج للنّحاس, وأكبر منتج لخام الحديد في العالم.

على الرّغم من هذه القدرات شهدت أستراليا حالة ركود اقتصاديّ بعد عام 2017 إلّا أنّ أستراليا خرجت من حالة الرّكود الاقتصاديّ في الرّبع الثّالث من العام 2020 بتسجيلها نموًّا في إجماليّ النّاتج المحلّيّ بنسبة 3,3% على أساس سنويّ، وفقًا لبيانات رسميّة نُشِرت الأربعاء.

وبعدما تمكّنت أستراليا من السّيطرة على جائحة كوفيد-19، تأتي هذه الأرقام لتبرهنَ على استئناف نشاط الشّركات، وزيادة الإنفاق الاستهلاكيّ في البلاد[6].

ولفت مكتب الإحصاءات الأستراليّ إلى أنّ النّموّ الكبير الّذي سجّله مؤشّر استهلاك الأسر (ارتفع بنسبة 7,9% بالمقارنة مع الرّبع الثّاني)، ساهم بقوّة في هذا الانتعاش الاقتصاديّ[7].

وأنّ مقوّمات القدرة الاقتصاديّة؛ هي[8]:

1- يُعَدّ الاقتصاد الأستراليّ اقتصاد سوقًا مختلطًا، ويعتمد على سياسة الاقتصاد المفتوح مع الحدّ الأدنى من القيود على استيراد السّلع والخدمات؛ ممّا يزيد من الإنتاجيّة، ويحفّز النّموّ، ويجعل الاقتصاد أكثر مرونة وديناميكيّة.

2- تؤدّي أستراليا دورًا مهمًّا في منظّمة التّجارة العالميّ WTO, ومنظّمة الايبك APEC, ومجموعة العشرين c20, وغيرها من المحافل التّجارية ذات الصّلة , كما تتفاوض أستراليا مع عدد من الدّول لإبرام الاتّفاقيّات التّجاريّة الثّنائيّة والإقليميّة بهدف تعزيز التّجارة والاستثمار.

3- تحرير التّجارة من جانب واحد، أو على المستوى الثّاني، والمتعدّد الأطراف الّذي يؤدّي إلى تعزيز الاقتصاد الدّوليّ، والحدّ من المخاطر الّتي تواجه الاقتصاد العالميّ، وتعزيز النّموّ.

4- تمتلك أستراليا سوقًا اقتصاديًّا ذا إنتاج محلّيّ مع انخفاض معدّل الفقر, ويشكّل قطّاع الخدمات 68% , قطّاع الزّراعة 3.6%, قطّاع الصّناعة 28.2% من إجماليّ الدّخل القوميّ.

5- سجّلت أستراليا أكبر متوسّط لدخل الفرد عام 2018.

6- تحتلّ المرتبة الخامسة في مؤشّر الحرّيّة الاقتصاديّة.

7- تحتلّ المرتبة 12 على أنّها أكبر اقتصاد عالميّ.

8- تضمّ احتياطات كبيرة من الفحم، والنّحاس، والّذهب، والغاز الطّبيعيّ، واليورانيوم، ومصادر الطّاقة المتجدّدة؛ كما تمتلك أستراليا قطّاعًا كبيرًا للخدمات، ولديها صادرات كبيرة للموارد الطّبيعيّة، والطّاقة، والموارد الغذائيّة؛ وهذه الموارد هي ركيزة الاقتصاد الأستراليّ.

9- مصدر رئيس للطّاقة؛ مثل: الفحم، والغاز الطّبيعيّ، واليورانيوم.

قطّاع التّعليم المتطوّر الّذي ساهم في محور الأمّيّة، واستقطاب الطّلبة الأجانب , من المقوِّمات الأساسيّة للاقتصاد الأستراليّ.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ مقوِّمات القدرة الاقتصاديّة الأستراليّة المتمثّلة بحجم التّبادل التّجاريّ، والموارد الطّبيعيّة من الفحم، والنّفط، والغاز، وعضويّتها في المنظّمات الدّوليّة، والإقليميّة؛

ساهم إسهامًا كبيرًا بسياسة خارجيّة فعّالة، وممارسة دور في القضايا الدّوليّة؛ وفي مقدّمتها قضايا الإرهاب واللّاجئين.

أيْ: إنّ قطّاع القدرة الشّاملة يدفع صوب التّكامل مع حلفاء أساسيّين؛ وهم الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا؛ وهذا ما وضّحته الدّراسة في سياسة أستراليا الخارجيّة حتّى حيال المناطق المهمّة على المستوى الدّوليّ في آسيا، ودول الخليج العربيّ.

ثانيًا: القدرة العسكريّة

القدرة العسكريّة تحدّدها قوّة الدّفاع الأستراليّة* بأنّها "القدرة على تحقيق التّأثير المطلوب في بيئة تشغيل محدّدة", يتمّ تحديده بثلاثة عوامل مترابطة: الاستعداد القتاليّ، والقدرة المستدامة، وهيكل القوّة.

من حيث التّقنيّات، والأسلحة، واستخدام المعدّات؛ فهو يمثّل الأصول الموجودة لأداء وظائف محدّدة في ما يتعلّق لمتطلّبات البيان بشأن العمليّات العسكريّة الحاليّة، أو المستقبليّة كما هي مشتقّة من سياسة الدّفاع الوطنيّ (إستراتيجيّة). تسعى خطّة تنمية القدرات الوطنيّة إلى توفير فهم عالميّ لاحتياجات القدرات، واتّجاهات القدرات، ونقص القدرات المحتملة[9].

إذ تتمتّع أستراليا بتقليد عسكريّ راسخ يختصّ بقوّاته المسلّحة المجتمعة نسبيًّا؛ مع الوضع في الاعتبار الخدمة العمليّاتيّة بينها وبين الدّول عالية المستوى في الخبرة التقانيّة(التكنلوجيّة) في مجال صناعات الدّفاع أساسًا, كما أنّ لها علاقات دفاعيّة دوليّة قويّة؛ ولا سيّما مع (الولايات المتّحدة الأمريكيّة)؛ وهي الّتي تسهم في قدراتها العسكريّة، والتّحديث المستمرّ لجميع الخدمات الثّلاث في ما يبدو، والتّأكيد أنّ المغالطة في معدّات قوّة الدّفاع الأستراليّة؛ في الأقلّ، متوافقة، وفي أحوال عدّة تفوق الحدّ بالنّسبة للإقليم

الأستراليّ الحاليّ؛ ولهذا كانت حصيلة التّخطيط المستقبليّ الواضح، تتضمّن 100 طيّار F-35 للضّربة المشتركة، و12 غوّاصة تقليديّة جديدة. وقد استفادت وحدات قوّة الدّفاع الأستراليّة من مستوى التّدريب العالي، واشتركت في مشروعات خدمات مشتركة منظّمة على مستوى الدّولة، وذات جنسيّات متعدّدة المستويات, وكان تدريب قوّة الدّفاع الأستراليّة، بالنّظر المستقبليّ إلى الاستخدام العمليّاتيّ في جنوب شرق آسيا، وميادين أخرى محتملة؛ مثل: الدّفاع عن قارّة أستراليا. وعمومًا؛ فإنّ طاقة الدّولة على تحمّل أشياء أخرى غير الخسائر الموسميّة في مجال العمليّات الدّوليّة الاختياريّة محل خلاف. ومن المحتمل استمرار هذا العامل؛ ليحدَّ من طبيعة دائرة الاستخدام المستقبليّ وتوسيعها[10].

وهي الّتي تسهم في قدراتها العسكريّة، والتّحديث المستمرّ لجميع الخدمات الثّلاثة في ما يبدو؛ والتّأكيد أنّ المغالطة في معدّات قوّة الدّفاع الأستراليّة في الأقلّ متوافقة؛ وفي أحوال عدّة تفوق الحدّ بالنّسبة للإقليم الأستراليّ الحاليّ.

فإنّ أستراليا تحتفظ بجيش ذي قدر عالٍ من الجاهزيّة من أجل تعزيز سياستها الخارجيّة، وتُعَدّ أستراليا رابع أكبر مستورد للأسلحة الرّئيسة في العالم وفقًا لمعهد ستوكهولم الدّوليّ لأبحاث السّلام. قدّمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة 60% من واردات أستراليا العسكريّة؛ في حين قدّمت إسبانيا 29% منها. تلقّت جميع القوّات المسلّحة الأستراليّة بين عامي 2014 و2018 أسلحة ، رئيسة جديدة، وكانت الطائرات، والسّفن الحربيّة أهمّ هذه الأسلحة. شكّلت الطائرات المقاتلة من طراز إف- 35 والطائرات الحربيّة المضادّة للغوّاصات المستوردة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة 53% من واردات الأسلحة الأستراليّة بين عامي 2014 و2018، في حين شكّلت السّفن الحربيّة المستوردة من إسبانيا 29% منها. تُعَدّ الشّحنات الكبيرة من الطّائرات، والسّفن الحربيّة الإضافيّة مرموقة للغاية[11].

تعمل أستراليا على تحديث قوّاتها المسلّحة؛ ولكنّها تحصل أيضًا على أسلحة تزيد من قدراتها بعيدة المدى بنحوٍ كبير. حصلت أستراليا من بين الأسلحة المستوردة بين عامي 2010 و2014 على 5 طائرات نقل وقود، وأوّل سفينتين هجوميّتين برمائيّتين من إسبانيا، إلى جانب طائرتَيْ نقل كبيرتين و4 طائرات إنذار مبكِّر (AEW) من الولايات المتّحدة الأمريكيّة. تسلّمت أستراليا أيضًا 26 طائرة مقاتلة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مع وجود 82 طائرة أخرى تحت الطلب، إضافةً إلى 8 طائرات حربيّة مضادّة للغوّاصات من الولايات المتّحدة الأمريكيّة و3 مدمّرات هوبارت من إسبانيا. زادت واردات أستراليا من الأسلحة الرّئيسة في المدّة الممتدّة بين عامي 2014 و2018 بنسبة 37% عمّا كانت عليه في المدّة الممتدّة بين عامَي 2010 و2014، وكذلك شراء مِدفعيّة k9thunder من كوريا الجنوبيّة؛ ممّا يجعلها رابع أكبر مستورد للأسلحة في العالم وفقًا لمعهد ستوكهولم الدّوليّ لأبحاث السّلام[12]. أستراليا تطمح في سياستها الخارجيّة إلى توظيف ما متاح لها من قدرة في إطار التّحالف الدّوليّ؛ وهذا يفسِّر موقفها من احتلال أفغانستان، ومشاركة القوّات الأستراليّة في احتلال العراق ضمن التّحالف الدّوليّ بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة و بريطانيا.

ثالثًا: القدرة المعنويّة

القدرة المعنويّة هي قدرة مجموعة من النّاس للتّعاون معًا بإصرار، وثبات في السّعي لتحقيق هدف مشترك[13].

تُعَدّ قيم أستراليا عنصرًا بالغ الأهمّيّة في الأساس الّذي بَنَتْ عليه أستراليا سياستها الخارجيّة ومشاركاتها الدّوليّة؛ بدعم الحرّيّات السّياسيّة، والاقتصاديّة، والدّينيّة, والدّيمقراطيّة اللّيبرالية، وسيادة القانون، والمساواة العِرقيّة، والاحترام المتبادل وكيفيّة

التّعامل على المستوى الدّوليّ؛ إذ دعمت أستراليا مجتمعًا قويًّا، وعادلًا ومتماسكًا في الدّاخل؛ وهذا شكّل مصدرًا كبيرًا لأستراليا على المستوى الدّوليّ في التّعامل مع مختلف القضايا الدّوليّة؛ وفي مقدّمتها قضايا الإرهاب واللّاجئين[14].

وأنّ تمتّع أستراليا بقدرة معنويّة عالية؛ يجعلها تحتلّ مركزًا متقدّمًا في هرم القوّة العالميّ؛ ممّا يعكس بوضوح أثر الإرادة النّابعة من روح الأمّة الأستراليّة للارتقاء بنموذجها؛ ويعود ذلك للإرث التّأريخيّ الممتدّ للنّظام القيميّ، والأخلاقيّ والتّربويّ الأسترالي , والقائم على الطاعة، والتّمسّك بالتقاليد الموروثة، والسّيطرة على الذّات، ونبذ الفرديّة، والتّمييز العنصريّ.

وترتبط الجاذبيّة الأستراليّة السّياسيّة، أو جاذبيّة المؤسّسات السّياسيّة بدرجة ديمقراطيّة النّظام، واحترام القواعد الدّستوريّة، وحسن أداء الجهاز البيروقراطي الحكوميّ؛ وتشمل الجاذبيّة الثّقافيّة الأستراليّة عناصر متعدّدة؛ ساهمت بدعم السّلوك الخارجيّ الأستراليّ إيجابيًّا؛ مثل: التّماسك الاجتماعيّ، وارتفاع جودة نوعيّة الحياة، وتوافر فرص المنافسة والتّرقّي؛ وهو الّذي ساهمت بروح معنويّة بدعم تحرّكات الدّولة الخارجيّة الأستراليّة[15].

هذه الخصائص جعلت أستراليا تتمتّع بتراكم معرفيّ وماليّ عالٍ نسبيًّا انعكس على أدائها الخارجيّ أداءً افضل في سياسة خارجيّة فعّالة تساعدها على التّوسّع الإقليميّ والدّوليّ؛ فالإرادة تمثّل مكوّنًا حضاريًّا يمكن استثماره ليتحوّل إلى إنجاز على أرض الواقع بتفعيل عناصر القوّة ونقلها إلى حالتها الحركيّة، ويظهر ذلك أكثر في مجال النّفوذ الثّقافيّ والسّياسيّ على المستوى الإقليميّ، وعلى المستوى الدّوليّ.

وفي الواقع لا يتوقّف الأمر على هذه الأدوات؛ فثمّة وسائل أخرى تلجأ إليها أستراليا لتقوية أوضاعها؛ ومنها أدوات السّياسة الدّاخليّة؛ فالتّأييد الدّاخليّ للنّظام السّياسيّ

الأستراليّ يمثِّل أحد أهمّ عناصر تأثيراته الخارجيّة. لذا توظِّف النّظم أدوات مختلفة لكسبه، أو تشكيله، أو السّيطرة عليه، كما يمكن أن توظِّف أدواتها التشريعية والتنظيمية وأوضاعها السّياسيّة في التعاملات الخارجيّة، وكذلك الأدوات العلميّة التّقنيّة (التكنولوجيّة)؛ وترتبط باستخدام المعارف العلميّة النّظريّة، والتّطبيقات العلميّة المعمليّة بصفة أدوات أساسيّة للتّأثير، كبرامج التّبادل العلميّ، والمساعدة الفنّيّة، وبراءات الاختراعات، وبرامج استكشاف الفضاء وغيرها[16].

وهذه الرّوح المعنويّة المتماسكة في أستراليا جعلت فيها دولة تمتلك سياسة فعّالة؛ ولها دور في مواجهة القضايا الدّوليّة، وممارسة دور فعّال فيها، وفي مقدّمة هذه القضايا مواجهة الإرهاب وقضايا اللّاجئين وغيرها.

المطلب الثّاني: السّياسة الخارجيّة الأستراليّة تُجاه القضايا الدّوليّة(الإرهاب, الهجرة)

أوّلًا: الإرهاب

وضعت أحداث 11 سبتمبر أيلول 2001 , وتفجيرات بالي عام 2002 , وتفجير جاكارتا 2003 , الإرهاب في مقدّمة الاهتمامات العامّة في السّياسة الخارجيّة الأستراليّة؛ إذ منحت أستراليا الأولويّة لمكافحة الإرهاب، وسعت إلى تحفيز المخابرات حتّى تكون مواجهة الإرهاب هو الأولويّة في العمل، وزاد من عدد الوكالات الّتي تستجيب لتهديد الإرهاب, وأدخلت أستراليا تشريعات جديدة تحدّد مجموعة من الجرائم المتعلّقة بالإرهاب، وتمكين إنشاء شبكة مشاركة المعلومات الموثوقة من أجل مرونة البنية التّحتيّة، ويوفّر هذا فرصة للحكومة لمشاركة المعلومات الحيويّة لحماية البنية التّحتيّة في أستراليا، واستمراريّة الخدمات الأساسيّة؛ إذ تمّ تعيين سفير لمكافحة الإرهاب داخل (DFAT) لقيادة التعاون وتنسيقه بين الوكالات الأسترالية، والشّركاء الدّوليّين[17].

إذ تواصل أستراليا ممارسة دور فاعل في مواجهة الإرهاب، ومكافحة ظاهرة التّطرّف؛ فقد اتّخذت الخطوات والإجراءات اللّازمة لمكافحة الإرهاب بالتّعاون الإقليميّ على مستوى الباسفيك والدّوليّ مع الحلفاء التّقليديّين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا؛ فضلًا عن أنّ أستراليا تُعَدّ الحفاظ على سلامة أستراليا والأستراليّين وأمنهم وحرّيّتهم من أولويّات الكتاب الأبيض للسّياسة الخارجيّة الاستراليّة؛ لذلك تدعم أستراليا الحرب ضدّ الإرهاب ليس على المستوى الإقليميّ فحسب؛ وإنّما على المستوى الدّوليّ بشراكات دوليّة لمواجهة الإرهاب[18].

ولاسيّما بعد أنْ أصبح الإرهاب بشكله الحالي الّذي يشكّل تهديدًا لأستراليا والمصالح الأستراليّة؛ إذ يؤدّي انتشار المقاتلين، والأموال، والدّعاية، والآيدولوجيّة من الجماعات المتطرّفة في الشّرق الأوسط إلى زيادة خطر الإرهاب في جنوب شرق آسيا وما إليها؛ وقد يسعى المقاتلون من منطقتنا إلى العودة إلى بلدانهم؛ إذ تخسر تنظيم (داعش) أراضي في العراق وسوريا, وسيصبح بعضهم متشدّدًا في المعركة، ومجهّزًا لشنّ هجمات؛ إذ كان هناك بالفعل عدد من الهجمات المستوحاة من تنظيم (داعش) في أندنوسيا، وأماكن أخرى في المنطقة؛ لذلك تكون هناك حاجة إلى دعم دوليّ منسّق لجهود الفلبين لمواجهة التّهديد الإرهابيّ في جنوب الفلبين؛ وهي منطقة واصل الإرهابيّون المتطرّفون الإقليميّون والمحلّيّون استغلالها للتّخطيط والتّدريب لشنّ هجمات؛ وعندئذٍ فإنّ الإرهاب سيهدّد حياة مواطني جنوب شرق آسيا والأستراليّين الّذين يعيشون في المنطقة وينتقلون إليها؛ إذ الإرهاب يقوّض أمن شركائنا، ويهدد استقرارهم[19].

لذلك رفعت أستراليا مستوى التّأهّب لمواجهة الإرهاب على المستوى الإقليميّ والدّوليّ؛ إذ أصدر مجلس الحكومات الأستراليّة في عام 2015 استراتيجيّة أستراليا لمواجهة الإرهاب؛ تحدّد الاستراتيجيّة إطار العمل الاستراتيجي في مجال مكافحة الإرهاب داخل أستراليا،

وعلى المستوى الإقليميّ والدّوليّ في إطار العمل المشترك مع التّحالفات الدّوليّة لمواجهة خطر الإرهاب والقضاء عليه[20].

فقد تمّ تحديد خمسة عناصر لمواجهة الإرهاب؛ وتتمثّل هذه العناصر الخمسة[21]:

1- مكافحة الأيدولوجيات الرّاديكالية العنيفة.

2- الحيلولة دون تحوّل أشخاص عاديّين إلى إرهابيّين.

3- تشكيل البيئة العالميّة لمكافحة الإرهاب, والتّعاون مع القوّات المسلّحة في النّطاق الدّوليّ من أجل وقف تمدّد تنظيم داعش الإرهابيّ.

4- الحدّ من النّشاط الإرهابيّ داخل أستراليا، والبيئة المحيط بها.

5- تأمين استجابة فعّالة، وبيئة مناسبة تحسّبًا لأيّ هجوم, بتحسين قدرات قوّات الأمن من أجل منع الاعتداءات الإرهابيّة، والتّعامل بفاعليّة في حال وقوع الهجمات.

كرّست أستراليا الأهداف هذه في السّياسة الخارجيّة بتوظيف لعناصر القدرة الشّاملة لمكافحة الإرهاب، وتشمل هذه المشاركة الثّنائيّة والمتعدّدة الأطراف، ودعم مجموعة من أنشطة تنمية القدرات، وبناء القدرات في جميع أنحاء العالم؛ ولا سيّما في المحيط الهنديّ والهادي؛ إذ تشكّل المشاركة الإقليميّة والمتعدّدة الأطراف في مكافحة الإرهاب والتّطرّف جزءًا أساسيًّا من عمل السّياسة الخارجيّة الأسترالية في المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة مثل منظّمة الأمم المتّحدة، ورابطة جنوب شرق آسيا (ASSAN), والمنتدى الإقليميّ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنتدى العالميّ لمكافحة الإرهاب؛ إذ تساهم هذه المنظّمات في

وضع القواعد، والمعايير، وتعزيز التّعاون، وتنسيق الجهود، وبناء القدرات لمواجهة الإرهاب[22].

وكان هناك نوعٌ من التّحوّل في المشاركة الإقليميّة لأستراليا في مواجهة الإرهاب بالتّركيز في حماية الأمن السّيبراني في مواجهة التّطرّف، وقضايا المقاتلين الأجانب ومكافحة تمويل الإرهاب في جميع جوانبه؛ إذ صرّح رئيس الوزراء (سكوت موريسيون) أنّ أولويّته هي الحفاظ على سلامة أستراليا ومحيطها الإقليميّ "نحتاج شركات وسائل التّواصل الاجتماعيّ إلى تكثيف والاعتراف بمسؤوليّاتها لضمان عدم استخدام برامجها كسلاح من قبل الإرهابيّين والمتطرّفين والعنيفين" ونحن نفعل كلّ ما في وسعنا بقوانين جديدة وضوابط أكثر صرامةً في الدّاخل ومع شركائنا الدّوليّين لمنع إساءة استخدام منصّات التّواصل الاجتماعيّ" للحفاظ على سلامة جميع الأستراليّين يجب أنْ نمنعَ استخدام المتطرّفين للمنصّات على الأنترنيت , مثل ما تمّ تصويره، ومشاركته في كرايتشريتش[23].

استضافة أستراليا قِمّة إقليميّة بشأن مكافحة التّطرّف العنيف في يونيو 2015 وشاركت في استضافة قِمّة مكافحة تمويل الإرهاب في نوفمبر 2015 مع أندنوسيا, كما شاركت أستراليا في رئاسة مجموعة العمل المعنيّة بالاحتجاز، وإعادة الإدماج في المنتدى العالميّ لمكافحة الإرهاب[24].

وفي عام 2018 وقّعت أستراليا مذكّرة تفاهم مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحدّد التّعاون بشأن مكافحة الإرهاب؛ بما في ذلك والتّعاون في إنفاذ القوانين، وبناء القدرات والمساعدات الفنّيّة[25].

وفي عام 2019 شاركت في الحوار الاستراتيجيّ الثّلاثيّ التّاسع؛ تعهّدت أستراليا بالتّعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واليابان؛ لتعزيز ممارسات إدارة الحدود، وتعزيز تبادل المعلومات.

المستوى الدّوليّ

تركّز جهود أستراليا الدّوليّة لمكافحة الإرهاب على إنفاذ القانون والدّبلوماسيّة، وبناء القدرة الدّوليّة لمواجهة الإرهاب؛ إذ كان لأستراليا دور في مواجهة الإرهاب من طريق المنظّمات الدّوليّة؛ لأنّها عضو فاعل فيها؛ فهي عضو في منظّمة الأمم المتّحدة, وكومنولوث الأمّة، ومجموعة العشرين, واتروس, ومنظّمة التّجارة العالميّة, وآليّة آسيان زائد ستة, ومنتدى جزر المحيط الهادي, ومنظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية[26].

تراجع أستراليا باستمرار استجاباتها لمكافحة الإرهاب؛ لأنّ التّهديدَ الّذي تواجهه دائمٌ وديناميكيٌّ؛ إذ تمّ تنشيط المتطرّفين الإسلاميّين على المستوى العالم ولكن بنحوٍ كبير في أستراليا، ومحيطها الإقليميّ, بسبب الإرهاب والقتال في سوريا والعراق؛ لذلك أعلنت أستراليا في 14 أغسطس 2014 عن بَدْء عمليّات (ADF) في العراق؛ فقد بدأت في إيصال المساعدات الإنسانيّة إلى المدنيّين الّتي استهدفتها (داعش), ومع تسارع وتيرة العمليّات الّتي تقودها الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضدّ التّنظيم الإرهابيّ(داعش) في العراق، وتشكّل تحالف دوليّ واسع؛ بدأت القوّات الجوّيّة الأستراليّة (RAAF) بنقل المعدّات العسكريّة والذّخائر إلى العراق لدعم القوّات المحلّيّة العراقيّة؛ جاء هذا الإجراء استجابة لطلب الحكومة العراقيّة للمساعدة, تحت رعاية قرار أمميّ يدين العنف[27].

وفي 14 أغسطس أعلن قائد قوّات الدّفاع الأستراليّة (المارشال مارك بيكسين) عن نشر ما يقارب من 600 فرد من قوّات الدّفاع الأستراليّة في الشّرق الأوسط منذ ذلك الحين

عُرِفت العمليّة باسم (عمليّة اوكر), شمل الانتشار طائرات الضّربة، والإنذار المبكّر، والتّزوّد بالوقود، وأفراد القوّات الخاصّة لمساعدة القوّات العراقيّة، وأفراد آخرين من قوّات الدّفاع الإستراليّة الملحقين بمقرّ التّحالف على أنّه جزء من الجهود الدّوليّة لمواجهة الإرهاب[28].

كرّرت وزير الخارجيّة (جولي بيشوب) هذا الالتزام في خطابها أمام مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة؛ مشيدة إلى أنّ داعش "تشكّل تهديدًا لأستراليا وأصدقائنا في جنوب شرق آسيا وما وراءها", تمّ إضفاء الطّابع الرّسميّ على التّحالف لمكافحة تنظيم داعش في إطار (عمليّة الحلّ المتأصّل), يضمّ الائتلاف 16 عضوًا؛ ومع ذلك فإنّ مجموعة أساسيّة وحدها من الدّول تمارس بعمليّات عسكريّة في سوريا والعراق, بما في ذلك أستراليا الّذي مارست دورًا بارزًا طَوال الحرب على داعش؛ إذ أكملت أكثر من 1600 مهمّة هجوميّة، وسلّمت أكثر من 1300 ذخيرة, هذا إضافةً إلى مهامّ القيادة، والسّيطرة، والتّزوّد بالوقود الأستراليّة؛ إذ تشيرِ ADF, إلى أنّ هذه المهامّ كانت ضروريّة في تمكين القوّات البرّيّة العراقيّة في مواصلة مهمّتها ضدّ (داعش)؛ وفي أواخر عام 2014 بدأت مجموعة مهامّ العمليّات الخاصّة مهمّتها لتقديم المشورة والمساعدة لدعم جهاز مكافحة الإرهاب العراقيّ، وانضمّت القوّات الأستراليّة أيضًا إلى القوّات النّيوزلندية في مجموعة المهامّ المشتركة على أنّها جزء من مهمّة بناء قدرة الشّريك التّابع للتّحالف([29]).

وفي مارس أغسطس 2015 أعلن رئيس الوزراء الأستراليّ(توني ابوت) عن مساهمته في مهمّة بناء القدرات الدّوليّة (BBC) مع 300 جنديّ نظاميّ إضافيّ لتدريب القوّات العراقيّة, بحلول ذلك الوقت كانت المهامّ الجوّيّة التّابعة لقوّات الدّفاع الأستراليّة(ATG) تؤدّي أيضًا ضربات منتظمة، ومهامّ إعادة التّزوّد بالوقود في العراق، وكان ما يقارب 170 من مستشاري القوّات الخاصّة يساعدون القوّات العراقيّة(), لكن على حين كانت

العمليّات في العراق تحرز تقدّمًا كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة لا تزال تتطلّع إلى حلفائها لتقديم المزيد من الدّعم إلى سوريا[30].

وفي 9 سبتمبر 2015 بناءً على طلب من الولايات المتّحدة الأمريكيّة أشار رئيس الوزراء ابوت إلى أنّ أستراليا ستوسِّع عمليّاتها من العراق إلى سوريا حيث يعكس هذا السّلوك التّكامل على مستوى الأهداف لمواجهة الإرهاب بين أستراليا وحلفائها, بتوسيع الضّربات الجوّيّة الأستراليّة إلى داعش في شرق سوريا , كما أشار إلى أنّ العمليّات تعكس جهود التّحالف الدّوليّ في سوريا؛ وهذا من شأنه المساعدة في حماية العراق وشعبه من هجمات داعش داخل العراق وعبر الحدود[31].

وأنّ العمل العسكريّ في سوريا لم يكن مصرَّحًا به صراحةً على أيّ قرار يصدره مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة من قرارات أخرى؛ ومع ذلك أوضَحَ المدّعي العامّ (جورج براندس) الأساس القانونيّ لحكومة التّحالف لهذه العمليّات، وأشار إلى أنّ الإجراءات الأستراليّة كانت "متجذِّرة بقوّة القانون الدّوليّ" وتستند إلى مبدأ الدّفاع الجماعيّ عن النّفس بموجب المادّة (51) من ميثاق الأمم المتّحدة[32].

إذ كان التّدخّل الأستراليّ في العراق وسوريا بالضّربات الجوّيّة، والدّعم الماليّ واللّوجستي لأغراض الأمن الجماعيّ في المجتمع الدّوليّ بدلًا من السّعي وراء أهداف سياسيّة خاصّة تهدف إلى الإطاحة بالنّظام السّوريّ, وفي عهد رئيس الوزراء (تورتبول) واصلت أستراليا في مكافحة الإرهاب، والهدف في سوريا في هزيمة الإرهاب[33].

وأشار إلى أنّ المشاركة الأستراليّة العسكريّة (عمليّة البامية)، وتشمل نشاطًا عسكريًّا في كلٍّ من العراق وسوريا؛ يندرج هذا في إطار جهود التّحالف الأوسع عمليّة العزم الصّلب (oircoalition) الّتي تضمّ الحكومة العراقيّة، ودول الخليج والشّركاء الدّوليّين. وابتداءً

من أغسطس 2017, تمّ نشر ما يقارب 780 جنديًّا أستراليا من الشّرق الأوسط لدعم (عمليّة البامية)؛ إذ تنقسم هذه القوّات على ثلاثة عناصر[34]:

1- مجموعة المهامّ الجوّيّة (ATG) 352 فردًا يعملون في سوريا، والعراق، والشّرق الأوسط.

2- مجموعة مهامّ العمليّات الخاصّة (SOTG) 80 فردًا.

3- فرقة عمل التّاجي (TG Tagi) 300 فرد في العراق.

وفي عام 2019 عزّزت أستراليا قوانين مكافحة الإرهاب، وحقّقت في المؤتمرات الإرهابيّة المشتبه بها وعطّلتها, وحافظت على مستويات عالية من التّعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والشّركاء الدّوليّين في مكافحة داعش, وكانت مساهمًا رئيسًا في الدّعم العسكريّ للتّحالف، والمساعدات الإنسانيّة، والجهود المبذولة لتعطيل المقاتلين الإرهابيّين الأجانب؛ لذلك تمّ اعتماد أستراليا بصفةِ رئيسٍ مشارِكٍ لمجموعة عمل المنتدى العالميّ لمكافحة التّطرّف العنيف لفترة 2019-2021.

ثانيًا: الهجرة

تُعَدّ أستراليا إحدى الدّول الـ (145) الّتي صدّقت على اتّفاقيّة عام 1951 الخاصّة بوضع اللّاجئين؛ وهي الوثيقة القانونيّة الأساسيّة الّتي تشكّل عمل الأمم المتّحدة وتوضّح حقوق اللّاجئين؛ فضلًا عن أنّ أستراليا لديها التزامات لحماية حقوق الإنسان لجميع طالبي اللّجوء؛ واللّاجئون الّذين يصلون إلى أستراليا يُغَضّ النّظر عن كيفيّة، أو مكان وصولهم، وما إذا كانوا قد وصلوا بتأشيرة، أو من دونها بصفتها طرفًا في اتّفاقيّة اللّاجئين؛ إذ وافقت أستراليا على ضمان عدم إعادة الأشخاص الّذي يستوفون تعريف الأمم المتّحدة للّاجئين إلى دولة تتعرّض فيها حياتهم، أو حرّيّتهم للتّهديد, ويُعرَف هذا بمبدأ عدم الإعادة القسريّة[35].

وأستراليا عليها أيضًا التزامات بعدم إعادة الأشخاص المهاجرين الّذين يواجهون خطرًا حقيقيًّا لانتهاك بعض حقوق الإنسان بموجب العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة (ICCPR) واتّفاقيّة مناهضة التّعذيب (CAT) واتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC), وعدم إرسال أشخاص إلى دولة ثالثة؛ فقد يواجهون خطرًا حقيقيًّا بانتهاك حقوق الإنسان الخاصّة بهم بموجب هذه الصّكوك[36].

ويمثّل المبدأ الأساسيّ في عدم الإعادة القسريّة؛ وهو الّذي يؤكّد أنّه لا ينبغي إعادة اللّاجئين إلى بلد يمكن أنْ يشكِّل انتهاكًا لحقوق الإنسان، وخطرًا على حياة الأشخاص؛ ويُعَدّ ذلك قاعدة من قواعد القانون الدّوليّ؛ لذلك تستقبل أستراليا المهاجرين، وتوفّر لهم الحماية, إلّا أنّ موقع أستراليا الجغرافيّ يقع بين المحيط الهادي شرقًا، والمحيط الهنديّ غربًا، والتقاء مياه الميحطين جنوبًا، والبحار الأندنوسيّة شمالًا, ويحدّها شمالًا بحر تيمور، وبحر ارفورا، ومضيق تورز, وشرقًا بحر كورال، وبحر تسمان، ويحدّها من الجنوب والغرب المحيط الهنديّ (الشّكل (1)):

خارطة (1): أستراليا

Australia map, Geology.com, https://geology.com/world/australia-satellite-image.shtml

هذا الموقع جعلها مرتعًا للمهاجرين غير الشّرعيّين من أندينوسيا عبر البحر, وأصبحت أزمة المهاجرين القادمين عبر البحر بالمراكب الشّراعيّة غير قانونيّة من أهمّ المشكلات الّتي تواجه الحكومات الأستراليّة المتعاقبة؛ وهي مشكلة جوهريّة تؤرّق الرّأي العامّ الأستراليّ, بسبب الخوف من دخول الأفراد الأرهابيّين، أو على علاقة معهم قد يهدّدون أمن الشّعب الأستراليّ وسلامته؛ لذلك الحكومة الاسترالية رحّلتْهم إلى مخيّمات خاصّة في بابو غينيا في جزيرتي باو و مانوس[37].

إذ توجد هناك اتّفاقيّة بين أستراليا، وبابو غينيا الجديدة؛ تحتجز الثّانيةُ بموجبها طالبي اللّجوء الّذين يحاولون الوصول إلى أستراليا بالقوارب في مركز "في جزيرة مانوس"؛ وعلى الرّغم من أنّه من المفترض أنْ يتمّ إعادة توطين اللّاجئين في بابو غينيا الجديدة بعد التّحقق منهم؛ إلّا أنّه لم يتمّ توطين أيّ لاجئ إلى الآن[38].

إلّا أنّ السّياسة الأستراليّة القسريّة جاءت بعد تدفّق العناصر الإرهابيّة مع اللّاجئين غير الشّرعيين؛ فقضيّة اللّاجئين أصبحت قضيّة أمنيّة بالدّرجة الأساس للسّياسة الخارجيّة الأستراليّة؛ لذلك جاء التّعديل التّشريعيّ لقانون الهجرة، والسّلطات، الحرّيّة في أستراليا؛ وهو الّذي ينصّ على تشديد السّيطرة على الحدود، وتغييرات في سياسة قَبول اللّاجئين, وإلى تجميد التّعاون الإقليميّ، وأنّ ذلك التّعديل يعكس التّوجّهات العالميّة في التّعامل مع الهجرة باعتبارها قضيّة أمنيّة, ويُعَدّ وسيلة مهمّة لتطوير السّياسات الإقليميّة بجنوب شرق آسيا[39].

لذلك نفّذت أستراليا في سبتمبر 2013 عمليّة الحدود السّياديّة؛ وهي مبادرة يقودها الجيش، وتصفها الحكومة الأستراليّة بأنّها محاولة مكافحة تهريب البشر، وحماية الحدود الأستراليّة؛ وفي إطار هذه العمليّة؛ تعترض سفنٌ للبحريّة الأستراليّة القواربَ الّتي تقلّ

طالبي اللّجوء؛ إذ يتمّ احتجازهم في مراكز المعالجة البعيدة عن الشّاطئ تحت ظروف تعرّض للانتقاد كثيرًا؛ مرارًا وتكرارًا بما في ذلك من قبل المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين[40].

وفي نوفمبر 2014 خفضّت أستراليا حصّة إعادة التّوطين في أندنوسيا من 600 إلى 450 شخصًا، وأعلنت أنّ أيّ لاجئ مسجّل (مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين) يُعَدّ الأوّل من يوليو 2014 سيكون مؤهّلًا للإعادة التّوطين؛ ممّا أشار إلى انتقادات من أندنوسيا[41].

وفي إطار الخطّة الأستراليّة لمواجهة اللّاجئين غير الشّرعيّين ذَكَرَ اللّواء في البحريّة الأستراليّة (اندور و بوتويل AndveuBotobl) أنّ أستراليا تنفّذ عمليّة سيادة الحدود لمنع اللّاجئين من التّسلّل، والعبور إلى الشّواطئ الأستراليّة، وإبعاد خطر المهرّبين؛ مُشدِّدًا على أنّ السّلطات الأستراليّة لن تسمحَ بعودة موجة قوارب التّهريب على الإطلاق؛ وعلى الرّغم من نجاح الخطّة في إيقاف قوارب تهريب البشر إلّا أنّها خلقت حالة من التّوتر في العلاقات الإندونيسيّة الأستراليّة.

وفتحت الأنظار بنحوٍ سلبيّ على أستراليا بسبب موقفها الّذي وُصِفَ بغير الإنسانيّ؛ وهو الّذي واجه نقدًا كبيرًا من الأمم المتّحدة , ويذكر المسؤولون في الأمم المتّحدة أنّ النّزاعات والصّعوبات الاقتصاديّة تدفع بطالبي اللّجوء لمغادرة بلادهم بحثًا عن حياة أفضل؛ وكثيرٌ من هؤلاء اللّاجئين يأتون من دول؛ مثل: العراق، وأفغانستان، وسيريلانكا؛ ويمرّون عبر إندونيسيا للشّروع في رحلة محفوفة بالخطر للوصول إلى أستراليا[42].

الخاتمة

توجد هناك علاقة تكامليّة بين القدرة الشّاملة، والسّياسة الخارجيّة , لِمَا للقدرة الشّاملة من دور تأثيريّ للدّول الّتي تمتلكها على المستوى الإقليميّ والدّوليّ , ولتحقيق مكانة ونفوذ والمحافظة عليهما؛ لأنّ واقع العلاقات بين الدّول صار يخضع لمنطق التّبعيّة.

فالدّول الّتي تمتلك القدرة الشّاملة تكون قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجيّة بالأدوار الّتي تمارسها في النّظام الدّوليّ؛ سواء بالدّور الّتي تمارسه في المنظّمات الإقليميّة أو الدّولية، أم بالتّأثير في صنع السّياسة الخارجيّة للدّول النّامية, بتوظيف الشّركات المتعدّدة الجنسيّة لممارسة الضّغط على هذه الدّول بِمَا يحقّق أهداف الدّول الكبرى ومصالحها ذات القدرات الشّاملة, وان امتلاك الدول لمقومات قدرة شاملة مناسبة تتيح لها تحقيق ارادتها في الساحة الدولية , وتكون لاعبا اساسيا, وفعالا ضمن منضومة النظام الدولي, وفي ضوء ما تقدم من تحليل ودراسة للقدرة الشاملة وتأثيرها في السياسة الخارجية للدول, تم الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات على نموذج الدراسة, استراليا : :

1-التزام السّياسة الخارجيّة الأستراليّة بتعدّديّة الأطراف الإقليميّة والدّوليّة؛ وكذلك بالعلاقات الثّنائيّة القويّة مع حلفائها.

2-توظيف أستراليا ما تمتلك من مقوّمات قدرة شاملة لمواجهة الإرهاب؛ على المستوى الإقليميّ والدّولي , بمواجهة المشاركة في الحرب ضدّ داعش في سوريا والعراق, والضّربات الجوّيّة الأستراليّة من طريق التّحالف الدّولي لمواجهة داعش, وتقديم المعونات , وتدريب القوّات العراقيّة لكسب الخبرة لدحر الإرهاب.

3-تعزيز قدرتها الشّاملة بزيادة التّجارة المتبادلة مع دول مجلس التّعاون الخليجيّ؛ ولا سيّما (الإمارات, الكويت, السّعودية).

4-تعكس القدرة الاقتصاديّة الأستراليّة ذات الطّابع الشّموليّ؛ أنّه ينطوي على الأداء الاقتصاديّ، والاجتماعيّ؛ أيْ: قدرة تنطوي على جانب معنويّ، وجانب ماديّ.

5-إنّ ما تمتلكه أستراليا من قدرة شاملة ساهم مساهمةً كبيرة بسياسة خارجيّة فعّالة، وممارسة دور في القضايا الدّوليّة، وفي مقدّمتها قضايا الإرهاب، واللّاجئين.

الهوامش

(1) راقدي عبد الله, الجيبوليتيكيا والعولمة, في الحديث عن نهاية الجغرافية, (الجزائر, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد 17, 2017), 214.

(2)فايق حسن, اثر الارادة السّياسيّة في بناء القدرة الاقتصاديّة للدّولة , مجلة السياسة الدولية, العددذ7, (31)ديسمبر , 2010),ص 91.

(3)انور حسين, الاستراتيجيّة الاسترالية لمكافحة الارهاب (كيان داعش انموذجا), (العراق, معهد الخدمة الخارجي , 2019), ص40.

(4)Peter Mead, Reshaping S Economy, Cambridge University,2020,P.P-179.

(5)محمد ابو عياد, ماهي القطاعات الاقتصاديّة في استراليا, (القاهرة, بلا, 2020), ص1-12.

(6)Analysis, Australia in first recession for nearly 30 years,2020,P.P-4.

(7)ibid,10.

(8) انوار حسين, الاستراتيجيّة الارهابية لمكافحة الارهاب "كيان داعش انموذجا", (العراق, معهد الخدمة الخارجي, 2019), ص42.

(*) و قوة الدّفاع الأسترالية (ADF) هو منظّمة عسكريّة مسؤولة عن الدّفاع عن أستراليا ومصالحها الوطنية. وهي تتألف من البحرية الملكيّة الأسترالية(RAN) ، الجيش الأسترالي ، سلاح الجوّ الملكيّ الأسترالي) الأعراف) وعدة وحدات "ثلاثي الخدمة". قوة الدّفاع الأسترالية لديها قوة تزيد قليلًا عن 85000 فرد بدوام كامل وجنود احتياطي نشط وتدعمها وزارة الدّفاع والعديد من الوكالات المدنية الأخرى.

(9)Dr Nathan, the Australian Defence in northern Australia,2015, p.p.1.

(10) القوات المسلحة – أستراليا- (الكومنلوث الاسترالي), بحث على شبكة المعلومات الدّوليّة الانترنيت, متاح على الرّابط الآتي: http://www.moqatel.com

(11)Tim mckenna and tim mckay, Australia joint approach past , present and future by,2018, p.22.

(12)Megan price, Australia is building a billion-dollar arms export industry, 2020,p.5.

(13) عبد المجيد فراج, القوى الشّاملة للدّولة ومؤشرات القياس, (القاهرة, مركز الدّراسات الاستراتيجيّة للأهرام, 1997), 116.

(14)Williams, G (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/George_Williams_(lawyer)) ،"The Victorian Charter of Human Rights and Responsibilities: Origins and Scope (https://web.archive.org/web/20181116074951/http://www.austlii.edu.au/au/journals/MelbULawRw/2006/27.html)" ،2018p.5.

(15)علي جلال, مفهوم القوة النّاعمة وتحليل السّياسة الخارجيّة, ط1 (مصر, مكتبة الاسكندرية, 2019), ص94.

(16)Joseph S. Nye Jr, Soft Power: "The Means to Success in World Politics", Public Affairs; (2005), ch2.

(17)Rebecca ananian-welsh and George Williams, the new terrorists; the normalization spre of anti-terror laws in australla, 2014, p.p-362.

(18)Raphael veit, Australia and counter-terrorism, vol77, 2015, p.p-37.

(19)Cary lafree, terrorsm in Indonesia, the Philippines and Thailand, 1970 t0 2008, 2009,p.p9.

(20)Australia-new Zealand committee, national counter-Terrorism plan, 4 the edition 2017,p.p-1.

(21)Australia-new Zealand committee, national counter-Terrorism plan, 4 the edition 2017,p.p-1.

(22)Department of Ausralia, White paper, October 2012, Australia in the Asian Century, p0p-5-7.

(23)Stronger action against terror content, prime minsitr of Australia, 2019, p0p-2.

(24)Cat barker, Australian Government measures to counter violent extremism; a quick gude, 2015, p.p-5.

(25)Asean, Australia sign mou on counter terrorism, Association of southeast Asian nations, 2018, p.p-1.

(26)Department of forging affairs and , world trade organization, 2011,p.p-5.

(27)Nathan church, Iraq and Syria: far from simple, parliamentary libraries, 2017, p.p-12.

(28)Raaf mission against ; pilots did not drop bombs because of collateral damage risk , 2014, p.p-8.

[29] علا بياض, استراليا في مواجهة معضلة عودة المقاتلين الاجانب, (سدنس, المركز الاوربي لدراسة مكافحة الارهاب والاستراتيجيات, 2019), ص2.

(30)Amehta, carter again slams anti-SISI partners on iack of assistance, defense , 2february 2016, accessed 15 august 2017; m Gordon and H cooper, Obama urges Mideast to do more in fight against IsIs.

(31)Minister for defence and m binskinT Abbott, prime minister, J bishop minister for foreign affairs, K Andrews2017.

(32)Renee Westra, Syria ;Australian military operations, 2017, p.p-7.

(33)Senate foreign affairs defence and trade committee, official committee hansard , 1march 2017, p.p-9-10.

(34)United states government, letter for the permanent representative of the united states of America to the united nations addressed to the secrtary-general, united nations security council, s2-1 695, 23,

(35) المفوضية السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين, اتّفاقيّة عام 1951الخاصة بوضع اللّاجئين, .https; // www.unhcr.org/ar/4f449ed56.htmi

(36) أنوار حسين, الاستراتيجيّة الاسترالية لمكافحة الإرهاب "كيان داعش أنموذجًا", مصدر سبق ذكره, ص16.

(37)أنور حسين حميد, الاستراتيجيّة لمكافحة الإرهاب كيان داعش أنموذجًا, (العراق, معهد الخدمة الخارجي, 2019), ص16.

(38)MEMORANDUM OF UNDERSTANDING BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE INDEPENDENT STATE OF PAPUA NEW GUINEA AND THE GOVERNMENT OF AUSTRALIA, RELATING TO THE TRANSFER TO, AND ASSESSMENT AND SETTLEMENT IN, PAPUA NEW GUINEA OF CERTAIN PER~ONS, AND RELATED ISSUES

(39)Claire loughnan, Australias Harsh immigration policy, magazine hnternational politice, 2019, p.p-2.

(40)Address to the Lowy institute for international policy , sydny, Minister for immigration and border protection scott Morrison 2014, p.p-6.

(41) مشروع قانون الهجرة الجديد في أستراليا يركّز على الأمن, بحث متاح على شبكة الدّوليّة الانترنيت: https //www.thenewhumanitarian.org.

(42)Australia s migration program, harriet spinks Social policy section, 2016, p.p-5.

المصادر:

الكتب العربية المترجمة

1- علي جلال, مفهوم القوة النّاعمة وتحليل السّياسة الخارجيّة, ط1 (مصر, مكتبة الاسكندرية, 2019),.

2- محمد ابو عياد, ماهي القطاعات الاقتصاديّة في استراليا, (القاهرة, بلا, 2020),.

الدوريات

1- انور حسين, الاستراتيجيّة الاستراليّة لمكافحة الارهاب (كيان داعش انموذجا), (العراق, معهد الخدمة الخارجي , 2019).

2- عبد المجيد فراج, القوى الشّاملة للدّولة ومؤشرات القياس, (القاهرة, مركز الدّراسات الاستراتيجيّة للأهرام, 1997).

مصادر الانترنت

1- القوات المسلحة – أستراليا- (الكومنلوث الاسترالي), بحث على شبكة المعلومات الدّوليّة الانترنيت, متاح على الرّابط الآتي: http://www.moqatel.com

2- مشروع قانون الهجرة الجديد في أستراليا يركّز على الأمن, بحث متاح على شبكة الدّوليّة الانترنيت: https //www.thenewhumanitarian.org.

3- المفوضية السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين, اتّفاقيّة عام 1951الخاصة بوضع اللّاجئين, www.unhcr.org/ar/4f449ed56.htmi // ;https.

المصادر العربية

1- راقدي عبد الله, الجيبوليتيكيا والعولمة, في الحديث عن نهاية الجغرافية, (الجزائر, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد 17, 2017), 214.

2- فايق حسن, اثر الارادة السّياسيّة في بناء القدرة الاقتصاديّة للدّولة , مجلة السياسة الدولية, العددذ7, (31)ديسمبر, 2010),.

3- انوار حسين, الاستراتيجيّة الارهابية لمكافحة الارهاب "كيان داعش انموذجا", (العراق, معهد الخدمة الخارجي, 2019).

4- و قوة الدّفاع الأسترالية (ADF) هو منظّمة عسكريّة مسؤولة عن الدّفاع عن أستراليا ومصالحها الوطنية. وهي تتألف من البحرية الملكيّة الأسترالية(RAN) ، الجيش الأسترالي

5- الجيش الأسترالي ، سلاح الجوّ الملكيّ الأسترالي) الأعراف) وعدة وحدات "ثلاثي الخدمة". قوة الدّفاع الأسترالية لديها قوة تزيد قليلًا عن 85000 فرد بدوام كامل وجنود احتياطي نشط وتدعمها وزارة الدّفاع والعديد من الوكالات المدنية الأخرى.

6- أنوار حسين, الاستراتيجيّة الاسترالية لمكافحة الإرهاب "كيان داعش أنموذجًا", مصدر سبق ذكره,.

7- أنور حسين حميد, الاستراتيجيّة لمكافحة الإرهاب كيان داعش أنموذجًا, (العراق, معهد الخدمة الخارجي, 2019),.

8- علا بياض, استراليا في مواجهة معضلة عودة المقاتلين الاجانب, (سدنس, المركز الاوربي لدراسة مكافحة الارهاب والاستراتيجيات, 2019),.

المصادر الانكليزية:

1- Peter Mead, Reshaping S Economy, Cambridge University,2020,P.P-179.

2- Analysis, Australia in first recession for nearly 30 years,2020,P.P-4.

3- Tim mckenna and tim mckay, Australia joint approach past , present and future by,2018, p.22. ibid,

4- Dr Nathan, the Australian Defence in northern Australia,2015, p.p.1.

5- Megan price, Australia is building a billion-dollar arms export industry, 2020,.

6- Joseph S. Nye Jr, Soft Power: "The Means to Success in World Politics", Public Affairs; (2005), ch2.

7- (42)Rebecca ananian-welsh and George Williams, the new terrorists; the normalization spre of anti-terror laws in australla, 2014, .

8- Raphael veit, Australia and counter-terrorism, vol77, 2015,.

9- Cary lafree, terrorsm in Indonesia, the Philippines and Thailand, 1970 t0 2008, 2009,.

10- Australia-new Zealand committee, national counter-Terrorism plan, 4 the edition 2017.

11- Australia-new Zealand committee, national counter-Terrorism plan, 4 the edition 2017.

12- Department of Ausralia, White paper, October 2012, Australia in the Asian Century,.

13- Stronger action against terror content, prime minsitr of Australia, 2019,.

14- Cat barker, Australian Government measures to counter violent extremism; a quick gude, 2015.

15- Asean, Australia sign mou on counter terrorism, Association of southeast Asian nations, 2018.

16- Department of forging affairs and , world trade organization, 2011.

17- Nathan church, Iraq and Syria: far from simple, parliamentary libraries, 2017, .

18- Raaf mission against ; pilots did not drop bombs because of collateral damage risk , 2014, .

19- Amehta, carter again slams anti-SISI partners on iack of assistance, defense , 2february 2016, accessed 15 august 2017; m Gordon and H cooper, Obama urges Mideast to do more in fight against IsIs.

20- Minister for defence and m binskinT Abbott, prime minister, J bishop minister for foreign affairs, K Andrews2017.

21- Renee Westra, Syria ;Australian military operations, 2017.

22- Senate foreign affairs defence and trade committee, official committee hansard , 1march 2017, .

23- United states government, letter for the permanent representative of the united states of America to the united nations addressed to the secrtary-general, united nations security council, s2-1 695, 23,

24- Claire loughnan, Australias Harsh immigration policy, magazine hnternational politice, 2019, .

25- Address to the Lowy institute for international policy , sydny, Minister for immigration and border protection scott Morrison 2014.

26- Australia s migration program, harriet spinks Social policy section, 2016, 5.

27- MEMORANDUM OF UNDERSTANDING BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE INDEPENDENT STATE OF PAPUA NEW GUINEA AND THE GOVERNMENT OF AUSTRALIA, RELATING TO THE TRANSFER TO, AND ASSESSMENT AND SETTLEMENT IN, PAPUA NEW GUINEA OF CERTAIN PER~ONS, AND RELATED ISSUES

28- Address to the Lowy institute for international policy , sydny, Minister for immigration and border protection scott Morrison 2014,

29- Australia s migration program, harriet spinks Social policy section, 2016, .